الوعي الضريبي

دورية إلكترونية تصدر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
العدد ٦٦ – تشرين الأول – ٢٠١٨

وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

جلسة حوارية مع النزاهة ومكافحة الفساد
لمكافحة التهرب الضريبي

نظمت الدائرة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد جلسة حوارية بحضور المدير العام السيد حسام ابو علي ورئيس الهيئة السيد محمد العلاف بهدف تكريس منظومة النزاهة الوطنية في مؤسسات القطاع العام وتجنب المخاطر التي تحيط بعمل هذا القطاع ولتعزيز الشراكة بين الضريبة ومكافحة الفساد للوصول الى آليات العمل المشترك تنفيذاً لما جاء في الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

بدوره أكد المدير العام ضرورة الحفاظ على المال العام وأشاد بدور الهيئة في مكافحة الفساد وضرورة التعاون والتنسيق ما بين الدائرة والهيئة من حيث تحصيل الحقوق ومحاربة الفساد.

وأشار الى أن برامج الاصلاح الاقتصادي تعتمد في أولى أولوياتها على منظومة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لما لها من آثار ايجابية على الوطن والمواطن والاقتصاد الوطني.

أكد على أن الدائرة تسعى الى مكافحة التهرب الضريبي وان أي مبالغ تحصل من خلال هذا التهرب تدعم عمل الدائرة وتنعكس بصورة ايجابية على الموازنة العامة وأن كافة الأجهزة الرقابية وعلى رأسها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تدعم عمل الدائرة في الحفاظ على المال العام مما يؤدي الى تخفيف العبء عن المواطنين.

وبين أبو علي أن الدائرة تعمل تشريعياً لتنظيم العديد من الاجراءات وتجاوز بعض المعيقات لتحصيل حق الخزينة وللحفاظ على المال العام وتحقيق العدالة والمساواة وتحصين العاملين في الدائرة.

من جانبه قال رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد محمد العلاف نعتز كثيراً بهذه الدائرة التي تعتبر رافداً رئيسياً ومهماً لميزانية الدولة وبالتالي تعتبر المساهم الرئيسي في تمكين الدولة من تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبنية التحتية لأبناء الوطن أينما كانت مواقعهم .

وقال ان هذا اللقاء مع مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وقياداتها يهدف للتباحث في آليات العمل المشترك في اطار بناء استراتيجيات الشراكة والعمل كفريق واحد بهدف تكريس سياسة التواصل مع الإدارات العليا لترسيخ مفهوم النزاهة الوطنية للمحافظة على المال العام ومحاربة الفساد بكافة أشكاله. البقية ص ٩.....

ورشة عمل حول الخدمات الالكترونية

عقدت الدائرة ورشة عمل وجلسة تركيز لمراجعة وتطوير اجراءات خدمات الحكومة الالكترونية التي تقدمها الدائرة للمكلفين بمشاركة (٣٣) موظفاً مثلوا مختلف مديريات الدائرة الفنية والمساندة للعاملين باستقبال وتدقيق الاقرارات الضريبية الكترونيا في القاعة الهاشمية مبنى الادارة العامة في الدائرة بالتعاون مع مشروع إصلاح إدارة المالية العامة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، هدفت هذه الورشة لجمع وتحليل كافة الملاحظات والمعيقات التي اعترضت مسيرة عمليات استقبال الاقرارات الضريبية الكترونياً خلال عام ٢٠١٨ بدءاً من صرف اسم مستخدم ورقم سري الى استلام الاقرار الضريبي حتى إنهاء عملية التدقيق الضريبي لتلك الاقرارات الكترونياً مروراً بالدفع الالكتروني وتسليم مبالغ الرديات المستحقة بتحويلها الى الحسابات البنكية للمكلفين في كافة مديريات الدائرة بهدف حل المشكلات الفنية والتقنية والتوعوية من أجل التسهيل على مقدم الخدمة ومتلقيها في نفس الوقت.

ويذكر أن هذه الورشة عقدت بالتعاون مع مشروع إصلاح إدارة المالية العامة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وقد تم في نهاية الورشة إعداد تقرير متكامل ليقدم للإدارة العليا للأخذ بكافة الملاحظات وحل كافة المعيقات التي تعترض عملية التحول الالكتروني وعملية التواصل مع المكلفين عبر هذه الخدمات.

توريد الايرادات لوزارة المالية بشكل يومي

أصدر معالي وزير المالية تعميماً الى كافة محاسبي الدوائر والمؤسسات العامة نص على ان يقوم محاسبو الدوائر بتقديم البيان الحسابي (النسخة الاولى) من دفتر اليومية العامة (دفتر الصندوق) او (الارسالية) مصدقة من قبل الرئيس المباشر او المسؤول الاداري في الدائرة او المؤسسة مرفقاً به أرومات جلود الوصول مع النقد أو قسائم الايداع (الفيش البنكية) المساوية لقيمة البيان في نهاية كل يوم الى محاسبي وزارة المالية في مختلف مراكز المملكة معززاً بأمر القبض ليصار الى توقيعه وقبض قيمته وقيده حسب الاصول، أكد فيه على جميع المحاسبين في كافة وزارات ودوائر ومؤسسات القطاع العام الذين يقومون بتقديم ارساليات الايرادات الى قسم صندوق الايرادات لدى وزارة المالية بضرورة توريدها بشكل يومي وذلك تنفيذاً لإحكام المادة (٢٧) من تعليمات النظام المالي المشار اليه اعلاه.

الالتزام بنظام المراسلات الالكترونية (تراسل) بين الدوائر

أصدر دولة رئيس الوزراء تعميماً يتعلق بضرورة الالتزام بالعمل بنظام المراسلات الالكترونية (تراسل) لجميع الكتب الصادرة والواردة بين جميع المؤسسات المربوطة على النظام والبالغ عددها ٩٤ مؤسسة حكومية واستخدام النظام بشكل متكامل بحيث يتضمن ارسال الكتب مع مرفقاتها والتوقف عن استخدام المراسلات الورقية.

تعميم لضبط الانفاق وترشيد الاستهلاك

أصدر المدير العام تعميماً لضبط الانفاق وترشيد الاستهلاك أكد فيه على جميع الموظفين بكافة مستوياتهم الوظيفية ضرورة التقيد التام بمتابعة إجراءات ترشيد الاستهلاك في كافة المجالات وضرورة إطفاء وحدات الإنارة غير الضرورية في المكاتب والممرات والقاعات والمداخل والاستفادة من الانارة الطبيعية وعدم استخدام السخانات الكهربائية لأي سبب كان وإطفاء أجهزة الحاسب الآلي والاجهزة الكهربائية فور الانتهاء من العمل أو في حال مغادرة المكاتب سواءً أثناء الدوام أو بعد ساعات العمل الرسمي بالإضافة الى عدم تشغيل أجهزة التكييف الا للضرورة والتأكد من إطفائها قبل مغادرة المكتب.

وأكد على ضرورة استخدام الهواتف الخلوية المجانية بين الموظفين وعدم استخدام الهواتف الأرضية والفاكسات لأجراء المكالمات الخلوية أو الوطنية، والحد من الاستهلاك غير المبرر للمياه والتأكد من اغلاق صنابير المياه أثناء ساعات الدوام وقبل المغادرة بالإضافة الى الابلاغ عن أي أعطال في خطوط المياه للعمل على إصلاحها فوراً من قبل المعنيين.

وكذلك أكد على ضرورة إجراء الصيانة الدورية اللازمة لآلات التصوير والأجهزة والحواسيب والطابعات لاستمرارية عملها بشكل جيد واستخدام كافة الاجهزة والمعدات لغايات العمل الرسمي فقط مع المحافظة على كافة انواع الاجهزة المستعملة في الدائرة واستخدامها بالطرق الصحيحة، وكذلك ضرورة الاستخدام الأمثل للأثاث المتوفر مع المحافظة عليه واستعماله بالطرق الصحيحة وضرورة ابلاغ المعنيين عند الحاجة لإجراء الصيانة اللازمة والفورية للأثاث والحد من استخدام السيارات الحكومية قدر الإمكان وللأغراض الرسمية فقط.

دعم المنتج الثقافي الاردني

أصدر دولة رئيس الوزراء تعميماً يتضمن دعم المنتج الثقافي الاردني الإبداعي والصناعات الثقافية التقليدية وإظهاراً لتميز هذا المنتج واعتزازاً به حصر تقديم الهدايا التذكارية للوفود الزائرة الى المملكة من اعمال المبدعين الاردنيين.

المشاركة في ورشة تقييم وتطوير المواقع الالكترونية

شاركت الدائرة في ورشة تقييم وتطوير المواقع الالكترونية الحكومية الرسمية التي أقامها مركز الحياة راصد منتصف أيلول الماضي في فندق الفنار بالاس بمشاركة ٥٣ وزارة ومؤسسة ودائرة من القطاع العام وقد تخلل الورشة عرض التقرير الرابع لتقييم المواقع الالكترونية الحكومية الذي يصدرة مركز الحياة راصد.

وقد هدفت الورشة لتعريف المشاركين بالاستراتيجية الوطنية لضمان حماية المعلومات والامن السيبراني وتوضيح المخاطر الامنية على شبكات الانترنت ودور الامن السيبراني في حماية أجهزة الحاسب وتطبيقاتها انطلاقاً من ان الوعي باستخدام انظمة المعلومات الذي هو الاساس في امن وحماية المعلومات من الاختراق.

كما هدفت هذه الورشة الى تعريف المشاركين بتطبيقات الهواتف الذكية وافضل الممارسات العالمية في هذا الجانب وتوزيع استبانة لقياس رضا العملاء حول تطبيقات الهواتف الذكية المعتمدة لدى بعض الوزارات والدوائر الحكومية.

وقد تخلل هذه الورشة اطلاق التقرير الرابع لتقييم المواقع الالكترونية الحكومية الذي يصدرة مركز الحياة راصد والذي عمل على تقييم ٥٣ موقعاً الكترونياً حكومياً مثلت معظم المواقع الالكترونية للوزارات والدوائر الحكومية التي تمتلك موقعاً الكترونياً رسمياً .

وقد بين التقرير ان هناك تقدماً ملموساً على مستوى معظم المواقع الحكومية الرسمية المشاركة باتجاه افضل الممارسات إلا ان هناك بعض الملاحظات على العديد من المواقع حول عملية التواصل مع متلقي الخدمة وفي عدم نشر بعض الوزارات لموازناتها على مواقعها الالكترونية بالاضافة الى عدم نشر بعض المواقع لشروط واحكام الاستخدام وسياسة الخصوصية بالاضافة الى خاصية التحول من اللغة الانجليزية الى العربية على نفس الصفحة والى صعوبة وصول واستخدام الاشخاص ذوي الاعاقة الى معظم المواقع وعم توفير بعض المواقع لخاصية الطباعة.

وقد كان موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من المواقع المميزة بين المواقع المشاركة كون أن الدائرة تتابع بكل اهتمام كافة الملاحظات التي ترد حول الموقع الالكتروني من خلال لجنة تحديث وتطوير الموقع وتعمل على تحسين وتطوير الموقع الالكتروني بشكل مستمر مع ضمان إمكانية الوصول للموقع بسهولة من خلال محركات البحث بالاضافة الى توفير شروط وأحكام الاستخدام وسياسة الخصوصية للموقع.

هذا وتعمل الدائرة على اضافة احدث الاخبار والاعلانات الصادرة عن الدائرة وعلى تحديث التشريعات والاجراءات والادلة الخاصة بالدائرة وتحديث التعاميم والبلاغات وقرارات الرئاسة مع توفير رابط فعال لبوابة الحكومة بالاضافة توفير خدمة الدفع الالكتروني على الموقع.

المستأجر غير مكلف قانوناً بدفع ضريبة الأبنية والأراضي

أصدر دولة رئيس الوزراء كتاباً أكد فيه أن المستأجر غير مكلف قانوناً بدفع ضريبة الابنية والاراضي وأن المكلف بدفعها هو الشخص المسجل باسمه العقار (المالك) ولكون الذمة المالية للمستأجر مستقلة كلياً عن الذمة المالية لمالك العقار.

أكد فيه على جميع الجهات المختصة بتجديد رخص المهن في أمانة عمان الكبرى والبلديات الموافقة على تجديد رخص المهن أو تغيير المهن للمحلات المرخصة سابقاً أو تغيير اسم صاحب الرخصة للمحلات الحاصلة على ترخيص سابقاً لأصحاب المحلات التجارية المستأجرة من الملاك (اصحاب المحلات التجارية بما فيها المولات) مع أخذ ما ورد أعلاه بعين الاعتبار.

حصر استيراد آلات تصنيع وإنتاج السجائر والمعسل بالمصانع المرخصة

أصدر مجلس الوزراء قراراً يتضمن الموافقة على حصر استيراد آلات تصنيع وإنتاج السجائر والمعسل في (المصانع المقامة والمرخصة والمصانع التي سيتم ترخيصها لاحقاً حسب الأصول لهذه الغاية) في المناطق الجمركية أو المناطق التنموية أو المناطق الحرة أو منطقة العقبة الاقتصادية.

وقرر حصر استيراد مدخلات إنتاج السجائر والمعسل – غير المعدّة للبيع بالتجزئة- في (المصانع المقامة والمرخّصة والمصانع التي سيتم ترخيصها لاحقاً حسب الأصول لهذه الغاية) في المناطق الجمركية أو المناطق التنمويّة أو المناطق الحرة أو منطقة العقبة الاقتصادية.

كما قرر معاملة التبغ ومنتجاته (سجائر، معسل..) – المنتجة في المناطق التنموية عند طرحها للاستهلاك المحلي- معاملة مثيلاتها المنتجة خارج المناطق التنموية من حيث الرسوم والضرائب في حالة دخولها السوق المحلي، سنداً لأحكام المادة (١٣/ب/٢) من قانون الاستثمار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤.

وأكد القرار على ما جاء في كتاب معالي وزير الدولة لشؤون الاستثمار ومعالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة والتموين والذي تضمن وضع الرقابة الضريبية في المصانع المقامة في المناطق التنموية والمناطق الحرة كما هو مطبق حالياً في مصانع منتجات التبغ والدخان الواقعة في المناطق الجمركية، وذلك لتحقيق المنافسة العادلة بين المنتجات المصنعة محلياً والمنتجات المصنعة داخل المناطق الحرة والتنموية.

دراسة حكومية: (٢٦.٥%) نسبة العبء الضريبي في المملكة

أظهرت دراسة حكومية أن نسبة العبء الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة بلغت زهاء (٢٦.٥%) خلال عام ٢٠١٧ وكشفت الدراسة أن نسبة ال ٢٦.٥% للعبء الضريبي التي أوردتها الدراسة تتوزع على ضرائب غير مباشرة تقدّر بـ (١٧.٣%)، وضرائب مباشرة بلغت زهاء (٣.٧%)، إلى جانب ما نسبته ٥.٥% من اقتطاعات الضمان الاجتماعي للعام ذاته.

ويشمل العبء الضريبي بحسب الدراسة مجموع الإيرادات الضريبيّة المباشرة المتمثلة بالضرائب على الدخل وضريبة بيع العقار إضافة إلى الإيرادات الضريبية غير المباشرة المتمثلة بضريبة المبيعات والرسوم الجمركية وعوائد الاتصالات وعوائد بيع المحروقات إلى جانب الإيرادات التأمينيّة للضمان الاجتماعي من الناتج المحلي الاجمالي.

وبيّنت الدراسة وجود خلل هيكلي في مكونات النّظام الضريبي اذ تنخفض الضرائب المباشرة كضريبة الدخل الى نسبة (٢٤%) من إجمالي الإيرادات الضريبية فيما ترتفع الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات والرسوم الى نسبة (٧٦%) من إجمالي الإيرادات الضريبيّة.

وأكّدت الدراسة وجود آثار سلبية للخلل الهيكلي للعبء الضريبي على العدالة الضريبية مشدّدة على ضرورة إجراء إصلاحات في الضريبة المباشرة (ضريبة الدخل) لمعالجة الخلل الهيكلي، وتحسين العدالة الضريبيّة وتكريس تصاعديّة الضريبة.

وعرّفت الدراسة العبء الضريبي على أنه اجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع منسوبة لأحد المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع،مثل الناتج المحلي الإجمالي حيث تمّ قياس العبء الضريبي في الدراسة من خلال نسبة الضرائب المحصّلة من الدخل وعلى الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي وبمفاهيم مختلفة حيث اعتمدت الدراسة معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

ومن المؤمّل أن تسهم الدراسة في بلورة سياسة ضريبية مبنية على المعلومة تؤسس لمنظومة ضريبية تسعى إلى تحفيز النمو وضبط التهرب الضريبي وتحقيق المزيد من العدالة بين فئات الدخل المختلفة في تحمّل العبء الضريبي.

إعداد مشروع قانون الموازنة العامة

أصدر دولة رئيس الوزراء بلاغاً رسمياً تضمن إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩.

أكد فيه على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إعداد موازناتها للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢١) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد أقصاه ٢٠١٨/١٠/١٥ والتقيد التام بالتعليمات الصادرة عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩.

الاستمرار بالآلية المتبعة في صرف المكافآت الشهرية والسنوية لممثلي الحكومة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستمرار في العمل بالآلية المتبعة في صرف المكافآت الشهرية والسنوية لممثلي الحكومة وممثلي شركة إدارة المساهمات الحكومية في مجالس إدارة وهيئات مديري الشركات التي تساهم فيها وفي مجالس إدارة وهيئات مديري الشركات التابعة والحليفة التي سبق أن تم تخفيضها وتحديد سقوفها وذلك عن شركة واحدة مهما بلغ عدد العضويات.

لا تتردد في طلب الفاتورة

وفي حال الامتناع

اتصل بـ ٤٦٣٦٢٢٢

او ارسال رسالة بريد الكتروني

information@istd.gov.jo

مديرية الاتصال والإعلام الضريبي

وزارة المالية

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

أداؤك للضريبة

واجب وطني

أطلب الفاتورة

http://www.istd.gov.jo

المدير العام: القانون الجديد يغرّم المتهرب لأول مرة بدل حبسه

أكد المدير العام السيد حسام أبو علي أن القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل منع باب الاجتهاد لدى الموظفين في تقدير الضريبة المفروضة على المكلفين.

وشدد على أن المكلف "ثقة" من حيث البيانات التي يقدمها ما لم يتوفر لدى الدائرة اثناء الفحص العشوائي خلاف ذلك منوهاً إلى أن عبء الاثبات تحول على الدائرة وليس على المكلف.

وبين أبوعلي أن تعديل قانون ضريبة الدخل جاء بعد تشخيص للقانون وتطبيقه في السنوات الماضية حيث كشف التشخيص عن وجود ثغرات في القانون بالإضافة الى وجود أحكام لا تردع التهرب الضريبي بشكل تام.

وقال إن الحكومة أجرت دراسة حول العبء الضريبي منوهاً الى ان ضريبة المبيعات تشكل نسبة أكبر بكثير من ضريبة الدخل وهو ما أدى إلى تشوه في هيكل النظام الضريبي استوجب التصويب في إطار الاصلاح الضريبي المالي الذي تجريه الحكومة.

وأعلن عن مراجعة المنظومة الضريبية بشكل كامل وسط إعفاء عدد من المحاصيل الزراعية التي تحتاجها الأسرة في معيشتها اليومية مشيراً الى ان التعديل يأتي لتحسين إجراءات الإدارة الضريبية.

وحول دعم النمو الاقتصادي قال ابوعلي ان الضرائب لم يتم وضعها الا لتحسين مستوى الخدمات الحكومية بالإضافة لتنفيذ المشروعات مضيفاً أن هناك دراسة لإعادة النظر لإعطاء الحوافز والمزايا الضريبية بحيث تكون موجهة للاستثمارات في المناطق النائية وربطها بالقيمة المضافة من ناحية وبالقدرة على تشغيل الأردنيين من ناحية أخرى وان القانون سيوجه الاستثمارات نحو القطاعات التي تستهدفها الحكومة في إقامة المشاريع.

وأكد على أهمية معالجة الخلل في النظام الضريبي مقابل تحقيق اهداف تخفيض ضريبة المبيعات لا سيما للسلع التي تحتاجها الاسرة من الطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

قال أبو علي إن مشروع القانون خفض الإعفاءات الضريبية للشخص المكلف إلى ٩ الاف دينار وللعائلة ١٨ الف دينار للعام ٢٠١٩ و١٧ الف دينار للعام ٢٠٢٠ وما بعده وأشار الى ان القانون الجديد رفع عدد الشرائح الى ٥ تطبيقاً لمبدأ تصاعدية الضريبة تبدأ من أول ٥ آلاف وتنتهي عند ٢٥ % وبيّن أن القانون المعدل استبدل عقوبة الحبس للمتهرب لأول مرة بغرامة مالية تتطور إلى الحبس في حال تم تكرارها، مشدداً على ان كل من يساعد على التهرب الضريبي سيكون عرضة للعقوبة حسب التعريف الجديد للمتهرب.

وحول أدوات التهرب الضريبي أشار أبو علي الى ان القانون المعدل سيطبق نظام الفوترة الالكترونية موضحاً ان نظام الفوترة يساعد على تطبيق امثل للإجراءات ويحد من التهرب من دفع ضريبة الدخل وأداة رقابة على المتهربين من أداء ضريبة المبيعات.

وأضاف ان الدائرة تطّلع حالياً على الممارسات العالمية حول أنظمة الفوترة مؤكداً على ان الفوترة يجب ان تخدم المكلف والدائرة وحول الضريبة المقطوعة أشار الى ان الضريبة المقطوعة بحسب القانون المعدل ستكون على الأنشطة التي لا تزيد مبيعاتها عن ١٥٠ الف دينار لبعض القطاعات التي لا تستطيع مسك دفاتر محاسبة حسب الأصول.

تعميم للاستفادة من أثاث مشاغل التدريب المهني

أصدر دولة رئيس الوزراء تعميماً بخصوص الاستفادة من الأثاث الذي تنتجه مشاغل التدريب المهني في وزارة التربية والتعليم حيث اكد على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة شراء احتياجاتها من الأثاث ما أمكن من خلال إدارة التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم.

اعتماد الوزن المحدد على بطاقة المركبة المُعدة من قبل الشركة الصانعة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعتماد الوزن المحدد على بطاقة المركبة المُعدة من قبل الشركة الصانعة لغايات احتساب وزن المركبة وذلك لغايات وضع أساس يتم الاعتماد عليه في تطبيق أحكام المادة (٣) من نظام الضريبة الخاصة رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٠.

الرؤيــة

دائــرة ضــريبة دخــل ومبيعات رائــدة علــى المستوى الاقليمي.

الرسالة

ادارة الضريبة بكفاءة وفعالية لرفد خزينة الدولــة بــالإيرادات العامــة مــن خــلال تعزيــز الالتــزام الطــوعي وتجــذير الــوعي والثقافــة الضــريبية ، وتحســين بيئة الأعمال وتقديم خــدمات ذات جــودة عاليــة لتحقيــق أفضــل رضــا ممكــن لمتلقــي الخدمــة بالاعتماد على مــوارد بشــرية مؤهلــة وتشــريعات ضــريبية شفافة.

السادة الزملاء

تدعو أسرة تحرير دورية الــوعي الضــريبي كافة الزملاء الكــرام إلى المشــاركة بتقــديم مساهمات ومواضيع وأفكار من شــأنها أن تثــري دوريــة الــوعي الضــريبي وتقــدم الفائــدة المرجــوة إلى الفئــة المســتهدفة وتعمل علــى تعميــق الوعي الضريبي لدى الأخــوة الــزملاء والمكلفين.

للمشاركة

الاتصال مع المحرر الصحفي صــالح الزيــود تلفــون ٤٦٠٤٤٤٤ فرعي (٤٢٠٦).

المدير العام يتفقد مديرية غرب عمان

تفقد مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات السيد حسام ابو علي مديرية غرب عمان حيث اطلع خلال الجولة على مختلف اقسام المديرية والخدمات التي تقدمها من أجل التسهيل والتيسير على المكلفين.

كما قام المدير العام خلال الجولة بتفقد جميع اقسام المديرية واستمع الى استفسارات وملاحظات الموظفين التي من شأنها خلق بيئة عمل مريحة من أجل رفع مستوى الخدمة المقدمة لجمهور المتعاملين مع المديرية.

كما تفقد أماكن تقديم الخدمة واستمع الى ملاحظات المراجعين حول الخدمات التي تقدمها الدائرة ومقترحاتهم للتسهيل عليهم وانجاز معاملاتهم بأقل وقت وجهد ممكن.

ورافقه خلال هذه الجولة مدير مديرية غرب عمان وعدد من رؤساء الاقسام.

تعديل نسبة ضريبة المبيعات على الذرة

قرر مجلس الوزراء بالاستناد لأحكام المادة (٢٢/ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته الموافقة على تعديل نسبة ضريبة المبيعات على الذرة لتصبح (٥%) بدلاً من (١٠%).

أوقاف الزرقاء تشترط موافقتها لأي تبرع

أصدر المدير العام تعميماً ادارياً يقضي بعدم اعتماد أو الموافقة على أي فاتورة مقدمة للإعفاء الضريبي باسم مديرية اوقاف محافظة الزرقاء (تبرع) ما لم يكن مرفق بها كتاب خطي رسمي منها ممهور بختمها يثبت ذلك حسب الأصول وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة.

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية حلقة الوصل بين السلطتين

أصدر دولة رئيس الوزراء تعميماً بخصوص دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية باعتبارها حلقة الوصل ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وقد أكد على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة عدم ارسال الاجابات على أدوات الرقابة البرلمانية أو أي كتب رسمية تتعلق بالشأن البرلماني عبر نظام المراسلات الالكترونية (تراسل) الى مجلس الأمة وذلك لعدم حدوث أي تعارض بين الاجابات خاصة إذا كانت الأداة الرقابية موجهة لأكثر من جهة.

منح أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين مجموعة من التسهيلات

قرر مجلس الوزراء منح أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين عدة تسهيلات تمثلت في إلغاء شرط أن تكون الأم الأردنية مقيمة إقامة دائمة في المملكة لمدة (خمس) سنوات قبل الاستفادة من التسهيلات.

وصرف بطاقة لكل من تمت الموافقة له على الاستفادة من القرار لغايات إبرازها لدى الجهات المختصة بمنح التسهيلات والاستفادة منها على أن تحدد أوصافها وأشكالها وبياناتها ومدة صلاحيتها وتجديدها بقرار من الوزير بحيث تكون البطاقة المصروفة لأبناء الأردنيات بمثابة بطاقة شخصية (إثبات شخصية) .

حيث يتم اعتماد هذه البطاقة كإثبات شخصية للقطاعين العام والخاص بعد تعديل التعليمات للتسهيل على ابناء الاردنيات.

ضبط المخالفات المتعلقة بمنع التدخين في الدائرة

قرر معالي وزير الصحة تفويض الدكتور ابراهيم عبدالكريم الجالودي من مديرية الرقابة الداخلية صلاحيات القيام بالتفتيش والمراقبة وضبط المخالفات المتعلقة بأضرار التدخين واتخاذ كافة الاجراءات القانونية المنصوص عليها بقانون الصحة العامة بحق كل من يخالف اعتباراً من تاريخ التفويض ولمدة سنتين .

حيث أكد فيه على ضرورة التقيد التام بأحكام الفقرة (أ) من المادة (٦٩) من قانون الصحة العامة رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٨ والتعاون التام مع الزميل لتنفيذ قرار معالي وزير الصحة بمنع التدخين في الاماكن العامة وحصره في الاماكن المخصصة للتدخين والموجودة في مديريات الدائرة.

الماجستير في المحاسبة للزميل راضي مصطفى مي

حول- أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الأردني رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ على ربحية شركات المقاولات في الاردن

ناقش الزميل راضي مصطفى مي رئيس قسم اجازة القرارات في مديرية كبار المكلفين رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان "أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الأردني رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ على ربحية شركات المقاولات" حصل على أثرها على درجة الماجستير من جامعة الاسراء بتقدير امتياز.

وتجسدت أهداف الدراسة في إظهار أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ على أرباح الشركات التي تعمل في قطاع المقاولات بالاضافة الى معرفة أثر كل من التعديلات في النسب الضريبية ونظام الإنابة والتفويض والتعديلات على الإجراءات الرقابية والعقوبات وبيان أثر التعديلات في نظام المصاريف والمخصصات والإستهلاك المقبولة ضريبياً على أرباح الشركات في قطاع المقاولات.

تبرز أهمية هذه الدراسة من أن التعديلات التي تفرض في قانون ضريبة الدخل الأردني النافذ رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ ستؤدي إلى تحديد العبء الضريبي لشركات المقاولات بصورة أكثر عدالة.

وقد تناولت الدراسة متغيرات أربعة تمثلت في التعديلات لنسب ضريبة الدخل ثم التعديلات لنظام الإنابة والتفويض، فالتعديلات للإجراءات الرقابية والعقوبات واخيراً التعديلات للمصاريف والمخصصات والإستهلاكات على أرباح الشركات في قطاع المقاولات والتي ستؤدي إلى تحديد ربحية الشركات بدقة.

وقد تميزت دراسة الزميل راضي عن باقي الدراسات السابقة بتناولها لهذا الجانب الذي لم تتناوله الدراسات السابقة في أثر قانون ضريبة الدخل على أرباح الشركات بشكل عام وشركات المقاولات بشكل خاص.

وقد تضمنت الرسالة أربعة فصول الأول في المنهجية واجراءات الدراسة والثاني في المادة النظرية التي شملت العديد من المباحث التي غطت الجانبين الاساسيين في الدراسة شركات المقاولات وقانون ضريبة الدخل النافذ وتمثل الفصل الثالث في تحليل نتائج الدراسة والجداول الاحصائية في حين تمثل الفصل الأخير بالنتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة وقد وقعت الرسالة في ١٣٦ صفحة غطت جوانب الدراسة كاملة.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة أن التعديلات لنسب ضريبة الدخل أدت الى مسك شركات المقاولات لحسابات قانونية وكذلك أدت لنشر الوعي الضريبي لدى شركات المقاولات وبينت حصول شركات المقاولات على مستوى تقدير عالي ضمن فرضيات الدراسة.

وتبين أن هناك أثر لتعديلات الإنابة والتفويض أدت الى تشجيع شركات المقاولات على الالتزام الضريبي الطوعي وساهمت في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي لدى تلك الشركات في حين أن التعديلات على الإجراءات الرقابية والعقوبات فيما يتعلق بالرقابة على المعلومات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي لشركات المقاولات أدت إلى تحسين الأداء وكذلك ساهمت هذه التعديلات في مسك تلك الشركات للحسابات القانونية وحصلت على تقدير عالي لاختبار فرضيات الدراسة.

وبالمقابل كان أثر التعديلات للمصاريف والمخصصات والإستهلاكات بالنسبة لتدوير الخسائر لمدة(٥) فترات ضريبية قد ساهم في تخفيض أرباح شركات المقاولات بالاضافة الى زيادة التزام تلك الشركات بتقديم إقرارات ضريبة الدخل.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ على أرباح شركات المقاولات وكذلك أظهرت النتائج وجود أثر لتعديل نسب ضريبة الدخل على أرباح شركات المقاولات.

كما أظهرت وجود أثر لتعديلات نظام الانابة والتفويض على أرباح شركات المقاولات وبالمقابل لم يظهر أي أثر لتعديلات الإجراءات الرقابية والعقوبات في قانون ضريبة الدخل على أرباح شركات المقاولات وكذلك لم يظهر أي أثر للتعديلات على المصاريف المقبولة والمخصصات والإستهلاكات على أرباح شركات المقاولات.

وقد أوصت دراسة الزميل بضرورة العمل على حل جميع المشاكل المتعلقة بتطبيق قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ والمتعلقة بنشاط المقاولات ما بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ونقابة مقاولي الإنشاءات الأردنية.

كما أوصت الدراسة بتعديل التشريع الضريبي فيما يتعلق بضريبة الدخل على شركات المقاولات لمعالجة الثغرات في القانون بالاضافة الى ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الرأسمالية لتنشيط قطاع المقاولات الأردني.

واوصت كذلك بضرورة فرض ضريبة دخل تصاعدية على شركات المقاولات تبعاً لحجم نشاط الشركة والعمل على عقد دورات ضريبية للمدراء الماليين والمحاسبين العاملين في شركات المقاولات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لزيادة وعيهم الضريبي التشريعي والاجرائي في مجال تدقيق شركات المقاولات.

الزميل الدكتور جرادات يفوز بجائزة الحسين للإبداع والتفوق للأبحاث الاقتصادية

حصل الزميل الدكتور منذر ر جرادات المدقق في مديرية النشاط الخدمي مؤخراً على جائزة الحسين للابداع والتميز للابحاث الاقتصادية عن أفضل رسالة دكتوراه بعنوان (**الحاكمية المؤسسية وكلفة رأس المال دراسة حاله عن الشركات المدرجة في سوق عمان المالي**) من جامعة زونجنان للقانون والاقتصاد من جمهورية الصين الشعبية وحصل على جائزة نقدية بقيمة ٥ الاف دينار وشهادة تقدير ودرع.

وكانت رسالة الزميل جرادات من الرسائل والابحاث المتميزة كونها الدراسة الأولى على مستوى الأردن التي ربطت بين ممارسات حوكمة الشركات مع تكلفة رأس المال وكذلك لكونها درست حوكمة الشركات لجميع الشركات الأردنية في كافة القطاعات المدرجة في سوق عمان المالي ولاستخدامها عدة طرق لحساب تكلفة رأس المال في الاردن بالاضافة الى انها ساهمت في التحقق من العلاقة بين رأس المال الفكري وتكلفة رأس المال كمتغير خاص مرتبط بالثقافة الأردنية ولانها اعتمدت مبدأ المقارنة بين جميع القطاعات المالية والصناعية والخدمية على الساحة الاردنية ولكونها درست موضوع حوكمة الشركات في الأردن منذ بدء تطبيق الحوكمة على الشركات في الاردن في عام ٢٠٠٩ ولغاية تاريخ الدراسة وقد امتدت فترة الدراسة ما بين عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أهمية ممارسات حوكمة الشركات على تكلفة رأس المال في الشركات الأردنية علاوة على بحثها في العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في حجم مجلس الإدارة وثنائية المدير التنفيذي ومدة بقاء الرئيس التنفيذي في منصبه والملكية الداخلية ورأس المال الفكري على تكلفة رأس المال في جميع الشركات الأردنية في كافة القطاعات.

وبينت نتائج الدراسة أن ممارسات حوكمة الشركات تلعب دوراً حيوياً في تكلفة رأس المال في الشركات الأردنية، كما واثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية ثنائية بين حجم مجلس الإدارة وفترة تولي الرئيس التنفيذي وتكلفة رأس المال ومع ذلك فان حجم مجلس الادارة غير ذي أهمية ثابتة في حين أن معامل ازدواجية المديرين التنفيذيين مهمان إحصائياً بالنسبة لجميع الشركات الأردنية وكافة القطاعات المالية والصناعية والخدمية.

وقد أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية كبيرة بين الملكية الداخلية وتكلفة رأس المال في حين تم اثبات وجود علاقة سلبية ضئيلة بين رأس المال الفكري وتكلفة رأس المال في كافة القطاعات لجميع الشركات الأردنية وبالمقابل أوجدت هذه الدراسة علاقة تكعيبية كبيرة بين حيازة الرئيس التنفيذي وتكلفة رأس المال وتميز نمط هذه العلاقة لجميع الشركات الأردنية ولكافة القطاعات بالشكل أعلى/ أسفل/ أعلى وتبين ان هذه العلاقة تؤثر على تكلفة رأس المال بشكل سلبي إذا تراوحت مدة منصب الرئيس التنفيذي بين ٣.٢-٤ سنوات لجميع الشركات الأردنية في حين تراوحت ٣-٤.٥ سنة بالنسبة للقطاع المالي وتراوحت كذلك بين ٣.٤-٤.٢ سنة بالنسبة للقطاع الصناعي وبالمقابل تراوحت بين ٣.١-٤.٤ سنة بالنسبة لقطاع الخدمات كما وجدت هذه الدراسة علاقة تكعيبية كبيرة بين الملكية الداخلية وتكلفة رأس المال ونمط هذه العلاقة أعلى / أسفل / يصل في جميع الشركات الأردنية في كافة القطاعات تؤثر هذه العلاقة على تكلفة رأس المال بشكل سلبي.

كما وجدت هذه الدراسة علاقة تكعيبية كبيرة بين الملكية الداخلية وتكلفة رأس المال ونمط هذه العلاقة أعلى / أسفل / يصل في جميع الشركات الأردنية لجميع القطاعات مما ادى الى ان تؤثر هذه العلاقة على تكلفة رأس المال بشكل سلبي إذا تراوحت نسبة الملكية من ١٧.٧٥٪ إلى ٣٦.٤٠٪ لجميع الشركات الأردنية في حين بلغت ما بين نسبة ١٢.٣٪ -٣٠.٩٠٪ من القطاع المالي وبالمقابل بلغت نسبة ما بين ١٧.٦٪ -٣٥.١٠٪ للقطاع الصناعي ونسبة ١٣.٣٠٪ -٤٠.٤٠٪لقطاع الخدمات.

ويذكر ان هيئة مديري صندوق الحسين للأبداع والتفوق قد أقرت في اجتماعها برئاسة محافظ البنك المركزي د. زياد فريز توصيات لجان التحكيم بشأن نتائج جوائز الصندوق للأبحاث الاقتصادية للعام ٢٠١٦ والتي أقرت ضمن توصياتها منح الزميل الدكتور منذر جرادات جائزة الحسين للابداع والتميز للابحاث الاقتصادية عن أفضل بحث اقتصادي.

ويذكر أن الهيئة قد أقرت إطلاق هذه الجوائز في عام ٢٠١٦ بهدف دعم وتنشيط الأبحاث التطبيقية في مجالات الاقتصاد الكلي والقضايا المالية والمصرفية والتنمية المستدامة كما هدفت إلى تجسير العلاقة بين الباحثين الاقتصاديين في الجامعات الأردنية والبنك المركزي الأردني ودوائر صنع القرار، وقد أطلقت الجوائز في أربعة مجالات رئيسة هي: السياسة النقدية، السياسة المالية، القطاع المالي والمصرفي، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتوزعت الجوائز لكل مجال من المجالات على ثلاث فئات: أفضل بحث في المجال وقيمتها (٧٠٠٠) دينار وأفضل رسالة دكتوراة وقيمتها (٥٠٠٠) دينار وأفضل رسالة ماجستير وقيمتها (٣٠٠٠) دينار حيث كان مجموع الجوائز التي طرحها الصندوق في المجالات الأربعة (١٢) جائزة.

وصرح الدكتور علي ياغي مدير عام الصندوق أنه وعلى الرغم من أن الإعلان اشترط ألا يتجاوز عمر العمل المقدم للترشح سنتين إلا أن الإقبال على الترشح كان قوياً، فقد تنافس على الجوائز (١٠١) عملاً تنوعت ما بين (٧٢) بحثاً و(١٤) رسالة دكتوراة و(١٥) رسالة ماجستير بينما توزعت الأعمال على المجالات المختلفة على النحو التالي: (٩) في مجال السياسة النقدية و(١٢) في مجال السياسة المالية و(٣٤) في مجال القطاع المالي والمصرفي و(٤٦) في مجال النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وأضاف أن الجوائز استقطبت العديد من الباحثين الأردنيين والباحثين الذين يعملون في مؤسسات أردنية، فقد بلغ عدد الباحثين المشاركين (١٧٧) باحثاً، وغطت المشاركات معظم الجامعات الأردنية (١٤٧ مشاركاً) بالإضافة إلى وزارات ومؤسسات مالية (٢٠ مشاركاً) علاوة على بعض المرشحين الأردنيين العاملين في جامعات عربية وأجنبية (١٠ مشاركون).

وأشارت لجان التحكيم في تقريرها إلى هيئة المديرين أنها وجدت العديد من الأبحاث التي تناولت قضايا اقتصادية متنوعة تهم الباحثين والمهتمين في قضايا الاقتصاد الأردني، كما أشادت اللجنة بنوعية وتميز الأبحاث المتقدمة بشكل عام كما ذكر تقرير لجنة التحكيم أن التنافس بين الأبحاث كان شديداً في معظم المجالات وأن اختيار الفائزين كان مبنياً على اختيار أفضل المتميزين وفي كثير من الحالات كانت اللجنة توصي بمنح الجائزة مناصفة لتحقيق العدالة والإنصاف بين هذه الأبحاث المتميزة التي تخدم المجتمع الاردني في كافة المجالات.

تفعيل التشاركية بين الدائرة وجمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات

اجتمعت اللجنة المشتركة بين الدائرة وجمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات برئاسة المدير العام السيد حسام ابو علي في إطار تفعيل دور التشاركية بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة بشكل عام ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشكل خاص.

وأكد أبو علي أهمية التنسيق المسبق من خلال اللجنة ودورها في بيان الواجب الضريبي على المكلف وضرورة العمل المشترك.

بدوره بين رئيس الجمعية هاشم حمزة أهمية اللجنة المشتركة لمعالجة أي صعوبات أو تقديم أي ملاحظات أو اقتراحات تخدم المنظومة الضريبية بشكل عام والوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه اللجنة وهي الحد من النزاعات الضريبية والتعاون بين الجانبين في كافة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتم الاتفاق على عقد لقاءات مشتركة ودورية لتفعيل عمل اللجنة والوصول إلى شراكة حقيقية في كافة المجالات.

إقرار مشروع قانون ضريبة الدخل بعد إدخال تعديلات على عدد من مواده

أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل وتم إرساله الى مجلس النواب حسب مقتضيات وأحكام الدستور، واجرى مجلس الوزراء عدداً من التعديلات بناءاً على الحوارات التي جرت مع النقابات والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغرف الصناعة والتجارة وقطاع الزراعة والقطاعات الأخرى ولقاءات المحافظات، وكذلك بعد دراسة كافة الملاحظات الإلكترونية التي وردت من المواطنين على المواقع الرسمية بما فيها موقع ديوان التشريع والرأي وعلى ما تم الاستماع إليه في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ووسائل الاتصال المرئي والمسموع والمكتوب، ومن أبرز التعديلات التي أجريت على مسودة المشروع بناءً على هذه الملاحظات إضافة ألف دينار كفواتير للصحة والتعليم والفوائد والمرابحة والايجار السكني في عام ٢٠٢٠ وما تلاها لتصبح الاعفاءات الضريبية للعائلة ١٨ الف دينار بدلا من ١٧ الف دينار حسب مسودة القانون المنشور.

- تم رفع نسبة الضريبة على البنوك من ٣٥ بالمئة الى ٣٧ بالمئة.
- تم تخفيض الإعفاء الضريبي للمتقاعدين من ٣٥٠٠ دينار شهرياً الى ٢٥٠٠ دينار شهرياً.
- اعفاء صناديق التكافل الاجتماعي للنقابات من ضريبة الدخل من المبالغ المدفوعة للإعضاء وورثتهم.
- تم التأكيد على مبدأ التصاعدية في الضريبة بإضافة شريحة جديدة لذوي الدخل المرتفع جدا بحيث يخضع الدخل الذي يزيد عن المليون دينار سنويا الى نسبة ضريبة ٣٠ بالمائة.
- تحديد الضريبة على الصناعات التحويلية في المناطق التنموية بحيث يتم زيادتها سنوياً بنسبة ١ بالمائة لتصبح ٨ بالمائة كحد أقصى، بدلا من ٢٠ بالمائة حسب مسودة القانون.
- تحديد الضريبة في المناطق الحرة بحيث تكون النسبة على المؤسسات التي تمارس تجارة الترانزيت ٦ بالمائة فقط، بدلاً من ٢٠ بالمائة حسب مسودة القانون المنشور.

تتمة الخبر المنشور على الصفحة الأولى

وأشار العلاف الى إيمان القيادة الهاشمية الرشيدة بأن مكافحة الفساد وترسيخ أسس النزاهة والشفافية والعدل والمساواة تشكل القواعد الأساسية لمفهوم الحُكم الرشيد وتطبيق مبدأ سيادة القانون.

وبين ان هذا الحوار يأتي في اطار العمل والتعاون المشترك مع مؤسسات القطاع العام ومن اهمها دائرة الضريبة حيث تقوم الهيئة بأجراء لقاءات حوارية شهرية في اطار تبادلي تشاركي لتحقيق النجاح المستمر في اطار العمل الاستراتيجي الوقائي الذي يهدف الى حماية وصيانة الاموال العامة.

ومن جانبه اشار الدكتور اسامه المحيسن عضو مجلس الهيئة بالتعاون المشترك وبين الهيئة والضريبة وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع التهرب الضريبي وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني.

وشدد على ضرورة تمسك كافة العاملين في هذه الدائرة بالعمل ضمن اطار القانون وتعزيز مبدأ سيادة القانون اثناء ممارستهم لأعمالهم اليومية تنفيذاً لما جاء في الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك وضرورة تكريس هذا المبدأ في الممارسات الفعلية على ارض الواقع.

واكد على ان استخدام السلطة التقديرية في اعمال التدقيق الضريبي يجب ان يكون مقيداً ضمن حدود القانون وطبقاً لأحكامه لا سيما وان المساس بالمال العام يعتبر جريمة اقتصادية يعاقب عليها القانون.

وفي نهاية اللقاء جرى حوار موسع بين رئيس واعضاء مجلس الهيئة ومدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وعدد من المدراء في الدائرة والهيئة.

ضيف العـدد

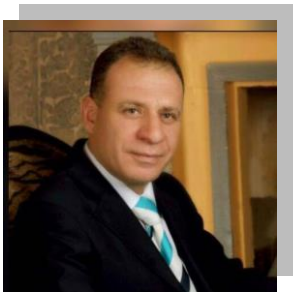

الاسم:- الدكتور وليد عبد الكريم البواعنه
الوظيفة:- مدير مديرية النيابة العامة الضريبية
مكان وتاريخ الولادة:- اربد ١٩٦٥/٧/١
الحالة الاجتماعية:- متزوج ولديه ثلاثة ابناء
البريد الالكتروني:- waleed.bawanh@istd.gov.jo

المؤهلات العلمية:- يحمل الزميل درجة الدكتوراة في القانون من الجامعة اللبنانية وكان الزميل قد حصل على شهادة الماجستير في القانون من جامعة عمان العربية والبكالوريوس في القانون من جامعة بغداد في حين كان قد حصل على شهادة الثانوية العامة من مدرسة الامام الشافعي الثانوية للبنين في عمان.

العمل الحالي:- النائب العام الضريبي .

الوظائف السابقة:-

تشرف الزميل البواعنه بخدمة العلم في القوات المسلحة الأردنية بين عامي ١٩٩٠ – ١٩٩١ الى ان التحق بالعمل في الدائرة عام ١٩٩٣ حيث عمل الزميل مقدراً ضريبياً خلال الفترة من عام ١٩٩٣ لغاية عام ١٩٩٦ بعد ذلك عمل رئيساً لقسم التنفيذ الجبري من عام ١٩٩٦ لغاية ٢٠٠٤ ومن ثم رئيساً لقسم مكافحة التهرب الضريبي من عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٦ وبعدها رئيساً لقسم الشوون القانونية ومساعد مدير مديرية الشؤون القانونية حتى نهاية عام ٢٠٠٩ وبعد ذلك مساعداً للنائب العام الضريبي حتى عام ٢٠١٤ ومن ثم مديراً لمديرية النيابة العامة الضريبية حتى عام ٢٠١٦ وبعد ذلك مديراً لمديرية الشؤون القانونية حتى شهر آذار عام ٢٠١٨ حيث تم إعادة تعيينه مرة أخرى مديراً لمديرية النيابة العامة الضريبية لغاية تاريخه.

الدورات التدريبية الداخلية:-

- دورة شاملة للقوانين وتطبيقاتها.
- الحاسوب الشامل ICDL .
- إدارة الجودة الشاملة ألايزو .
- القيادة العليا والقيادة المتوسطة.
- أصول التحقيق والبينات وإدارة التغيير .
- تحليل المشكلات واتخاذ القرارات.
- إدارة وتقييم الأداء الفردي/ نظام الخدمة المدنية.
- معايير المحاسبة الدولية.
- دورة تصميم وتطوير المواد التدريبية.
- دورة القانون والمحاسبة لمقدري الدخل والمبيعات.

دورات متنوعة – محاسبة – تحليل مالي – مهارات التفاوض – حق الحصول على المعلومة– الجوانب القانونية للشيكات المصرفية.

الدورات التدريبية الخارجية:-

- دورة في ايرلندا حول النظام الضريبي الايرلندي.
- دورة الجوانب القانونية للشيكات المصرفية.
- دورة في ايطاليا حول التهرب الضريبي.
- دورة في مصر عن التشريع الضريبي الموحد.

اللجان:-

شارك الزميل في رئاسة العديد من اللجان الفاعلة على مستوى الدائرة:-

- اللجان القانونية لإعداد الأنظمة والتعليمات.
- لجنة النظر في الاعتراضات على التقارير السنوية.
- لجنة تحديث المطبوعات والأدلة الإرشادية للدائرة
- لجنة تحديث نظام التنظيم الإداري للدائرة.
- رئيس وعضو لجان وفود مشاركة في اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي داخل وخارج المملكة .
- عضو لجان مشاريع القوانين الاقتصادية في ديوان التشريع والرأي واللجان المالية والإقتصادية والاستثمار مجلس النواب.
- عضو العديد من اللجان التي تتعلق بعمل الدائرة منها لجان هيكلة مديرية الشؤون القانونية والاقتطاعات الضريبية ولجان الغرامات ولجان التنفيذ الجبري ولجان تسويات قضايا محكمة استئناف ضريبة الدخل والمبيعات ولجان البريد وصياغة العقود والاتفاقيات وتدقيقها.

الأبحاث :-

- طرق الطعن بقرارات تقدير ضريبة الدخل .
- تسبيب القرار الإداري .
- الضريبة ومحاسبتها .
- الحضانة في الشريعة الإسلامية .
- الانتخاب والاستفتاء الشعبي .
- تأديب الموظف العام .
- ضمانات تأديب الموظف العام .
- اختصاصات محكمة العدل العليا .
- الشهادة ودورها في الإثبات الجزائي.
- ظاهرة التهرب الضريبي لدى مكلفي ضريبة الدخل والمبيعات.
- الأصول المتبعة في استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل .
- أثر الوعي القانوني في الحد من ظاهرة الإجرام .
- دور القرينة القضائية في الإثبات الجزائي .

شهادات التقدير:-

حائز الزميل على العديد من شهادات التقدير من عدة جهات :-

- USAID .
- دائرة ضريبة الدخل قبل الدمج.
- غرفة تجارة عمان.
- المعهد القضائي الأردني.
- جامعة الإسراء.
- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

حكمته في الحياة:- الكلمة الطيبة جواز مرور الى كل القلوب ... ومن يزرع المعروف يحصد الشكر.

نصيحة للأخوة الزملاء:- كلما عملت كلما نجحت ... وكلما جلست كلما فشلت.. واتق اللّه عز وجل في كل أعمالك.

رسالة للمكلفين:- تحديث عنوانك البريدي والالكتروني يسهل وصول الاشعارات والاقرارات والمطالبات الضريبية إليك ويجنبك أي تبعات قانونية وفق أحكام قانون ضريبة الدخل.

ورشة عمل حول تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام

عقدت في الدائرة ورشة عمل تدريبية حول تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام في القاعة الهاشمية بمبنى الادارة العامة بالتنسيق مع مشروع اصلاح المالية العامة التابع للوكالة الامريكية للتنمية (USAID).

وتم خلال الورشة تسليط الضوء على التوجيهات الملكية السامية التي تؤكد وبشكل دائم على اهمية التزام الدوائر والمؤسسات الحكومية بقواعد الحوكمة الرشيدة التي تضمن سلامة الانظمة الحكومية وكفاءتها وبما يعزز من فاعلية الاداء الحكومي وثقة المواطنين بالخدمات الحكومية ويساهم في الحفاظ على المال العام.

وجاءت هذه الورشة كمرحلة تعريفية توجيهية لتطبيق مشروع تعزيز ممارسات الحوكمة في القطاع العام حيث ستقوم معظم مديريات الدائرة بتطبيق بعض مبادئ الحوكمة من (سيادة القانون، الكفاءة، الفاعلية) وذلك من خلال اجراء تقييم ذاتي لواقع الحال في معظم المديريات وجمع الوثائق المعززة ووضع خطط تحسينية.

هذا وسيقوم فريق التعزيز المشكل من مدراء المديريات المعنية بالإشراف على العمل وبدورها ستعمل وحدة الرقابة الداخلية على تدقيق مخرجات عملية التقييم ورفع التقرير النهائي للادارة العليا للمصادقة عليه وارساله لوحدة تطوير القطاع العام والتي تقوم بدورها برفع التقارير لرئاسة الوزراء بهدف تجهيز مسح وطني شامل لاعداد برامج وخطط تدريبية لبناء قدرات مؤسسات القطاع العام في المجالات التي هي بحاجة للدعم وبناء القدرات فيها سعياً لتحقيق التميز في تقديم الخدمات الحكومية.

الدائرة تنشر التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ على موقعها الالكتروني

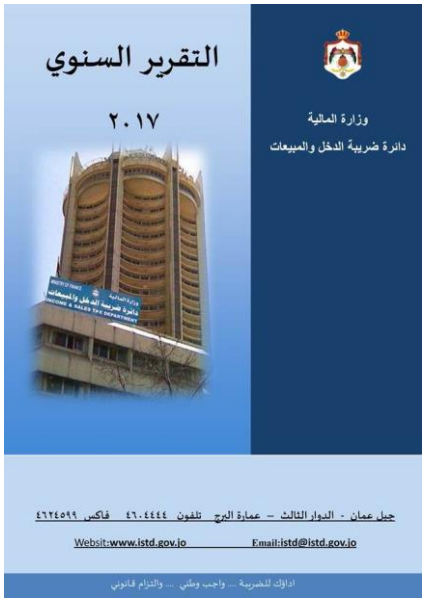

نشرت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧ بشكله ومضمونه المحدث والمطور على موقعها الالكتروني ليكون في متناول الباحثين والدارسين والمهتمين بالشأن الضريبي والاقتصادي على الساحتين العربية والدولية كون هذا التقرير وثيقة أساسية تحوي كافة بيانات واحصاءات وانجازات وانشطة الدائرة خلال عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع السنوات الثلاث السابقة.

وقد بين التقرير ان ايرادات ضريبتي الدخل والمبيعات تجاوزت في عام ٢٠١٧ مبلغ (٣,٩٤٢) مليار دينار بما فيها عشرات الملايين من المتأخرات الضريبية عن سنوات سابقة تجاوزت ما نسبته ٦٢% من إجمالي الإيرادات المحلية لخزينة الدولة الأردنية بكلفة تحصيل بما مقداره (٠,٠٠٦٢) لكل دينار مما يدلل على الاستمرار بنهج الدائرة بترشيد الاستهلاك وضبط الانفاق.

هذا وقد تم تطوير وتحديث التقرير من حيث الشكل والمضمون وتوزيع فصوله ومباحثه بما يتناسب مع التطوير الذي حدث على خطط الدائرة الاستراتيجية والتنفيذية في حين تم فهرسة وتبويب هذا التقرير بطريقة تمكن القارئ من الوصول الى المعلومة بكل سهولة ويسر لا سيما وانه تم الفصل بين انشطة ضريبة الدخل وانشطة الضريبة العامة على المبيعات والتي ساهمت جميعها بنسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات المحلية لخزينة الدولة الأردنية خلال العام الماضي.

ويشرح ويوضح هذا التقرير كافة بيانات واحصاءات وانجازات وانشطة الدائرة لخدمة كافة فئات المكلفين على اختلاف مواقعهم الجغرافية وانشطهم الاقتصادية، هذا وقد تم تثبيت كافة الارقام والبيانات والرسوم البيانية والاحصاءات التي توضح لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية التجارية والصناعية والخدمية مدى دورها الوطني ومساهمتها في رفد الخزينة بالإيرادات التي تمكن الدولة من تقديم وادامة تقديم كافة الخدمات لكافة ابناء الوطن على اختلاف انشطتهم وقطاعاتهم الاقتصادية.

وقد تم رفد التقرير بفصل كامل لأنشطة الخدمات المساندة التي تدعم تحقيق العمل الرئيس للدائرة في تحقيق أهدافها والتي هي جزء من اهداف الاقتصاد الوطني.

ويذكر ان الدائرة تنشر تقاريرها السنوية بشكل دوري على موقعها الالكتروني ويستطيع الباحث الحصول على كافة الكتب والتقارير السنوية منذ عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠١٧.

الدائرة تحقق ارتفاعاً بمؤشر الايزو

بناءاً على التدقيق الذي تم من قبل الجهة المانحة لشهادة الايزو لاصدار ٢٠١٥ حققت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تقدماً واضحاً بتحسين آليات وتوثيق إجراءاتها بحيث ارتقت الدائرة الى النقطة الرابعة بعد ان كانت في النقطة الثالثة للإصدار السابق حيث لوحظ جهود واضحة في متابعة وتطوير إجراءات نظام إدارة الجودة وشفافية ووضوح تقديم المعلومة وتسهيل عملية التدقيق من قبل الإدارات التي تم مقابلتها.

المدير العام واسرة الدائرة يتبادلون التهاني بمناسبة عيد الاضحى المبارك

تبادل المدير العام السيد حسام أبو علي وأسرة الدائرة التهاني بمناسبة عيد الأضحى المبارك حيث قام المدير العام بجولة في مديريات الدائرة ومكاتبها في مبنى الادارة العامة وهنأ مدراء المديريات ورؤساء الاقسام والموظفين بهذه المناسبة.

ورافق المدير العام خلال هذه الجولة مساعد المدير العام للتخطيط والتطوير وخدمات المكلفين ومساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية وعدد من مدراء المديريات، ويأتي ذلك تجسيداً للعلاقات الاجتماعية والتواصل بين العاملين في الدائرة.

وبهذه المناسبة هنأ المدير العام أسرة الدائرة متمنياً أن يعيد الله هذه المناسبة على قائد الوطن صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني أبن الحسين وولي عهده سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني حفظهما الله والأسرة الأردنية وعلى الأمتين العربية والإسلامية باليمن والبركات.

الحكومة : دعم الخبز سيبقى كما هو لعام ٢٠١٩

قال مدير عام دائرة الموازنة محمد الهزايمة ان بند دعم الخبز سيبقى موجوداً في موازنة العام القادم ٢٠١٩ وذلك نظراً لعدم صدور قرار حكومي بالغاء آلية الدعم المقدم للمواطنين.

واضاف الهزايمة ان الدائرة تعكف حالياً على اعداد موازنة الدولة للعام القادم وطلبت من الوزارات اعداد موازناتها تمهيداً لادراجها في الموازنة العامة.

وقال ان المبالغ التي اعلنت دول خليجية عن تقديمها في مؤتمر مكة لم يجر الاتفاق عليها وسيم إدراجها في بند المنح والمساعدات بعد الاتفاق على التفاصيل مع الدول المانحة مشيراً الى ان جزءاً من المنحة كان "ضمانات" وآخر "وديعة" والباقي سيوزع على دعم الموازنة.

ولفت الى ان الدائرة مستمرة في سياسة ضبط النفقات بالموازنة العامة للدولة وتقوم بتنفيذ القرارات الحكومية وعكسها على الموازنة بشكل مباشر مشيراً الى ان الموازنة بلغت في العام الحالي ٩ مليار دينار، مليار و١٠٠ مليون للنفقات الرأسمالية والباقي للنفقات الجارية وأشار الى ان موازنة العام القادم ستكون متقاربة مع موازنة العام الحالي.

الحكومة تعفي مدخلات الانتاج الزراعي من الضريبة العامة على المبيعات

قرر مجلس الوزراء إعفاء مدخلات الانتاج الزراعي من الضريبة العامة على المبيعات.

كما قرر تخفيض الضريبة العامة على مادة الذرة من ١٠ بالمائة لتصبح ٥ بالمائة وقرر أيضاً إلغاء الضريبة العامة على مدخلات الانتاج لقطاع الدواجن التي كانت تخضع لنسبة ٤ بالمائة قبل عام ٢٠١٨ لتخضع لنسبة الصفر، كما قرر مجلس الوزراء أعفاء المزارعين المحليين من انتاجهم الزراعي المحلي من الضريبة العامة على المبيعات وان لا يتم استيفاء الضريبة الا عند الاستيراد.

ومن شأن هذه القرارات الحكومية دعم ومساعدة القطاع الزراعي في مواجهة التحديات التي تواجهه في ظل الظروف الاقليمية واغلاقات الحدود وانحسار الصادرات الزراعية الى الاسواق الخارجية إضافة الى تخفيض أسعار الخضار والفواكه والدواجن حماية للطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل.

وكانت الحكومة قد عقدت سلسلة لقاءات مع رئيسي اللجنتين الزراعيتين في مجلسي الاعيان والنواب العين مروان الحمود والنائب خالد الحياري وممثلي القطاع الزراعي وتم التنسيب لمجلس الوزراء بهذه القرارات بإعفاء مدخلات الانتاج الزراعي من الضريبة العامة على المبيعات وتخفيضها على مواد اساسية لحياة المواطنين وبخاصة فئة ذوي الدخل المحدود.

الوعي الضريبي

رئيس التحرير : موسى الطراونة

سكرتير التحرير : د. محمود أبو الكشك زريقات

المتابعة والتنفيذ : صالح الزيود - تدقيق لغوي : منى ملوح

الطباعة والتنسيق : ناصر النواصره

وزارة المالية

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

مقسم الدائرة ٤٦٠٤٤٤٤ – خدمة الجمهور ٤٦٢٤٥٧٧ – فاكس ٤٦٢٤٥٩٩ – ص.ب ٤٨٠٨١٨ – الرمز البريدي ١١١٨٤ - البريد الالكتروني www.istd.gov.jo

إن الآراء في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة